

## مراقب الشؤون الإنسانية شباط/فبراير 2012



تصوير: يوحنا الحاج المرافقة المسكوني في فلسطين وإسرائيل، شباط/فبراير 2012.

طفل أثناء تفتيشه على يد جنود إسرائيليين وهو في طريقه إلى المدرسة في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في البلدة القديمة بمدينة الخليل.

### نظرة عامة

#### محتويات التقرير

1. تزايد عمليات التهجير في المنطقة (ج) بسبب هدم المنازل..... 2
2. أزمة الكهرباء في غزة..... 4
3. حادث سيارة يبرز الفجوة في تقديم الخدمات..... 5
4. ازدياد المخاوف بشأن استخدام إسرائيل «للاعتيال الإداري»..... 6
5. ارتفاع عدد شكاوى العنف وسوء المعاملة على يد الجنود الإسرائيليين في البلدة القديمة في الخليل..... 7
6. استمرار التأخيرات في مصادقة إسرائيل على مشاريع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في غزة..... 8

أبرزت عدة حوادث وتوجهات شهدها شباط/فبراير حالة عدم الاستقرار وانعدام الأمن التي تؤثر على الظروف المعيشية للفلسطينيين في الأرض المحتلة.

شهدت المنطقة (ج) في الضفة الغربية تهجير أعداد أكبر من الفلسطينيين بسبب هدم المنازل مقارنة بالأعوام السابقة، وهناك ضغوط متزايدة من منظمات المستوطنين على السلطات الإسرائيلية لتنفيذ أوامر الهدم المعلقة. ويبحث على القلق بشكل خاص احتمال تنفيذ عمليات هدم وتهجير جماعي في مجمع سوسيا الرعوي الواقع في تلال جنوب الخليل. وقدّمت مجموعة استيطانية التماساً إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية تطلب فيه تنفيذ أوامر الهدم المعلقة.

وأبرز حادث مأساوي أسفر عن مقتل خمسة أطفال ومدرس، إضافة إلى إصابة عشرة آخرين، الفجوة القائمة في تقديم الخدمات في المنطقة (ج) ومناطق القدس الواقعة خلف الجدار، وخصوصاً فيما يتعلق بالاستجابة لحالات الطوارئ. وبالرغم من إرسال سيارات الإسعاف الإسرائيلية والفلسطينية من



متوسط فترة انتظار وكالات الأمم المتحدة للحصول على موافقة على مشروع واحد لمدة ستة أشهر. وتفيد وثيقة أصدرتها السلطات الإسرائيلية حديثاً حول توجيهات السياسة الداخلية إلى أن سبب بعض هذه التأخيرات يعود لاعتبارات سياسية وليست أمنية.

أثار إضراب الأسير الفلسطيني خضر عدنان الانتباه الدولي إلى الممارسات الإسرائيلية المتبعة منذ فترة طويلة والذي تتمّ بموجبها اعتقال الفلسطينيين دون توجيه اتهامات أو محاكمة وفق ما يعرف باسم «الاعتقال الإداري». وأنهى الأسير إضرابه عن الطعام الذي دام 66 يوماً بعد التوصل إلى اتفاق مع السلطات الإسرائيلية. وتفيد تقارير مجموعات حقوق الإنسان أنه يوجد حالياً ما يزيد عن 300 فلسطيني، من بينهم طفل وثلاث نساء، محتجزون بموجب أوامر اعتقال إداري، أي أعلى بنسبة 45 بالمائة مقارنة بشهر شباط/فبراير 2011 (214). وبالرغم من أن قاضياً عسكرياً ينظر في الأوامر خلال ثمانية أيام منذ الاعتقال، إلا أن البت في الاعتقال يقوم على أدلة سرية لا يُسمح للمعتقل أو محاميه بالإطلاع عليها.

إنّ انعدام الحماية المتوفر للمدنيين الفلسطينيين، بالإضافة على الفجوة في الوصول إلى الخدمات المذكورة أعلاه، تستمر في تقويض الظروف المعيشية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويجب أن تتم معالجة هذه القضايا بالرجوع إلى الإطار المعياري المستقر في القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان الدوليين بغض النظر عن عدم إحراز تقدم في المفاوضات السياسية.

## تزايد عمليات التهجير في المنطقة (ج) بسبب هدم المنازل

هدمت السلطات الإسرائيلية 120 مبنى يمتلكها الفلسطينيون خلال أول شهرين من عام 2012 (76 منها في شباط/فبراير) تتضمن 36 منزلاً. وأدى ذلك إلى التهجير 229 شخصاً تهجيراً قسراً، 60 بالمائة منهم أطفال، وأثر بصورة سلبية على 450 آخرين. وفي المتوسط، ارتفع عدد الأشخاص المهجرين بنسبة تزيد عن 25 بالمائة شهرياً في عام 2012 مقارنة بعام 2011 وبنسبة 125 بالمائة مقارنة بعام 2010. ووقع ما يزيد عن 95 بالمائة من عمليات التهجير في عام 2012 في المنطقة (ج). وأدى ما لا يقل عن سبعة من هذه الحوادث إلى هدم أو تدمير مبان تمولها جهات دولية. كما أن ما يقرب من نصف الأشخاص المهجرين في الضفة حتى هذا التاريخ من عام 2012 كانوا من محافظة الخليل.

كل من القدس ورام الله، إلا أنها تأخرت بسبب الاختناقات المرورية عند معبر قلنديا. وكان من شأن تواجد الشرطة أو الإشارات المرورية في المنطقة المحيطة بمعبر قلنديا في جانب الضفة الغربية من الجدار أن تساعد في تخفيف حدة الاختناق ولكنها غير موجودة. و جرى نقل معظم المصابين إلى مستشفى في رام الله ونقل ثلاثة أطفال وسائقين اثنين إلى مستشفى هداسا في القدس. وعرضت السلطات الإسرائيلية لاحقاً نقل المصابين من رام الله إلى القدس إذا كانت هناك حاجة للحصول على مساعدة طبية إضافية.

أفادت المنظمات الدولية العاملة في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل أنه طرأ ارتفاع حادّ على حوادث المضايقة وسوء المعاملة على يد القوات الإسرائيلية. ومنذ مطلع هذا العام سجلت منظمة فريق السلام المسيحي، وهي منظمة توفر تواجداً للحماية في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل، ما يزيد عن 40 حادثة مضايقة، واعتقال تعسفي، وتفتيش المنازل، وتفتيش ذاتي - بعضها لأطفال في طريقهم إلى المدارس، وغيرها من حالات سوء المعاملة للمواطنين الفلسطينيين.

وفي قطاع غزة يعاني السكان من انقطاع الكهرباء الذي وصل إلى 18 ساعة يومياً بسبب الانقطاع في الإمداد بالوقود القادم عبر أنفاق التهريب الواقعة أسفل الحدود مع مصر. وفي شباط/فبراير، وصل إلى محطة كهرباء غزة أقل من 25 بالمائة من الكمية المطلوبة لتشغيل المحطة بكامل طاقتها مما اضطرها إلى تقليص الإنتاج؛ وفي 14 شباط/فبراير، ومع نفاذ كل احتياطات الوقود، توقفت المحطة عن العمل تماماً. وبالرغم من أن معظم المستشفيات، ومراكز الرعاية الصحية، ومنشآت المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي مجهزة بمولدات كهرباء احتياطية، إلا أن هذه الآلية للتكيف غير ملائمة على المدى الطويل: إذ لا يتوفر لدى مرافق الرعاية الصحية والمياه سوى ما يكفي لمدة أسبوع واحد من احتياطي الوقود، إضافة إلى أن بعض المستشفيات لا يتوفر لديها سوى مخزون يكفي لبضعة أيام فقط.

إنّ بطء وتيرة مصادقة السلطات الإسرائيلية على المشاريع التي تتطلب استيراد مواد البناء قوّضت قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة السريعة للاحتياجات الطارئة لسكان غزة، وبالتالي أطلال ذلك فترة معاناة السكان على نحو لا داعي له. وتشير بيانات جديدة جمعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أنه منذ مطلع عام 2010، صادقت إسرائيل على 57 بالمائة فحسب من مجمل قيمة مشاريع الأمم المتحدة التي تمّ تقديمها للحصول على موافقة. ويبلغ



المجمّع. وينسجم الالتماس الأخير مع طلب آخر قدمته سابقاً مجموعة ريجافيم في أواخر عام 2011، تطلب فيه من الدولة العمل من أجل تنفيذ 162 حالة هدم معلقة. وردّ المدعي العام أنّ مكتبه سيقدم ردود الدولة على هذه الحالات إلى المحكمة العليا، وفقاً لأولويات الأطراف المتنازعة» بحلول الثامن من آب/أغسطس 2012.<sup>1</sup>

ورداً على التماس سابق قدمته مجموعة ريجافيم، حددت الإدارة المدنية الإسرائيلية أولوياتها المتعلقة بالهدم كما

وتأتي عمليات الهدم التي نُفذت هذا العام في خضم الضغط المتزايد الذي تمارسه جماعات المستوطنين على الإدارة المدنية الإسرائيلية من أجل تنفيذ أوامر الهدم المعلقة. وقدمت مجموعة ريجافيم الاستيطانية خلال هذا الشهر التماساً لمحكمة العدل العليا الإسرائيلية تطلب فيها هدم مبانٍ في مجمّع سوسيا الرعوي الواقع في تلال جنوب الخليل (أنظر دراسة الحالة في هذا التقرير). وأشارت الدولة في رد على الالتماس صدر في منتصف آذار/مارس أنها تنوي المضي قدماً في عملية تنفيذ أوامر الهدم المعلقة في

## سوسيا: مجمع يهدده خطر التهجير القسري

يعتبر مجمّع سوسيا الواقع في جنوب الخليل أحد المجمّعات الأكثر عرضة لخطر التهجير القسري بسبب موقعه في المنطقة (ج)، بالإضافة إلى قربها من مستوطنة إسرائيلية، وبؤرة استيطانية، وقاعدة عسكرية.

يبلغ عدد سكان سوسيا نحو 350 شخصاً، من بينهم 120 طفلاً. وسكان سوسيا الذين يعيشون في هذه المنطقة منذ عقود يقيمون في مساكن بسيطة معظمها خيام وأكواخ ويعتمدون في معيشتهم على الزراعة والرعي. وجرى تقليص قدرة السكان على الوصول إلى الأراضي، بصورة متزايدة، بسبب بناء المستوطنات وعنف المستوطنين. ويفيد السكان أنّهم لا يستطيعون حالياً الوصول سوى إلى أقل من ثلث الأراضي البالغة مساحتها 6,000 دونم تقريباً كانت متاحة لأغراض السكن والزراعة والرعي قبل بناء مستوطنة سوسيا في عام 1983. بعد ذلك بثلاث سنوات، طردت السلطات بالقوة 60 عائلة فلسطينية كانت تسكن في جزء من المجمّع أعلن عنه لاحقاً حديقة وطنية، بسبب قربها من آثار كنيسة رومانية. وفي أعقاب عملية الطرد هذه، أقامت ست عائلات إسرائيلية "بؤرة استيطانية غير قانونية" داخل هذه الحديقة الوطنية. وحالياً، تتحكم المستوطنة والبؤرة الاستيطانية بالأراضي التي تبلغ سبعة أمثال المنطقة المبنية في كلتا المستوطنتين.

وعلى غرار معظم مجمّعات المنطقة (ج) لم تصادق السلطات الإسرائيلية قط على "مخطط هيكلية" لسوسيا، مما أدى إلى عدم قدرة السكان على الحصول على تراخيص للبناء. وعانى مجمّع سوسيا من عدة موجات من الهدم منذ عام 1990. وفي عام 2001، هدمت جميع مباني المجمّع السكنية والمتعلقة بأسباب الرزق، وتمّ تهجير السكان بالقوة على يد السلطات الإسرائيلية. وقدم السكان عقب ذلك التماساً لمحكمة العدل العليا للعودة إلى أراضيهم وإعادة بناء المباني. ولاحقاً في عام 2001، أصدرت المحكمة حكماً لصالحهم. وتعرض مجمّع سوسيا في عام 2011 لأربع موجات هدم استهدفت ما مجموعه 41 مبنى، من بينها 31 خيمة وكوخاً سكنياً مما أدى مجدداً إلى تهجير 37 شخصاً (من بينهم 20 طفلاً) وتضرر الظروف المعيشية ومصادر رزق 70 آخرين. وخلال هذه العمليات، هدمت السلطات الإسرائيلية وصارت مساعدات إنسانية تمّ تقديمها استجابة لعمليات هدم سابقة. وحالياً هناك أوامر هدم معلقة ضد ما يقرب من نصف المباني السكنية والمباني التي يكسب منها السكان رزقهم في المجمّع، إضافة إلى مدرسة.

كما أنّ سكان سوسيا يتعرضون بانتظام لعنف المستوطنين القاطنين في المستوطنات القريبة، مما يؤدي في بعض الحالات إلى تهجير قسري. وفي حادث وقت في أيلول/سبتمبر 2011 أشعل المستوطنون النار في خيمة سكنية مما أدى إلى إصابة فلسطيني وتهجير عائلة مكونة من 12 شخصاً من بينهم سبعة أطفال.

"لم يعد هناك شعور بالأمن والأمان ودائماً هنالك تهديد بوقوع هجمات من المستوطنين. ومن الصعب على وجه الخصوص رؤية أطفالنا وقد فقدوا الشعور بالأمن؛ إنهم يعانون حالياً من الكوابيس يرون فيها المستوطنين والجنود يهاجمونهم. ولا توجد هنا مرافق للترفيه وهم يخافون من اللعب بعيداً عن منزل العائلة خوفاً من تعرضهم للهجوم." - إفادة أم من سوسيا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

يعتمد سكان سوسيا على آبار المياه التي يتمّ تجميع مياه الأمطار فيها إذ أنّ المجمّع غير متصل بشبكة مياه ولا توجد نقاط تعبئة قريبة. بالرغم من ذلك يفيد مجلس القرية أنّ السلطات الإسرائيلية هدمت 12 بئراً في سوسيا وحولها منذ عام 2011، هدم بئران منها في عام 2011. ونتيجة لذلك ازداد عدد السكان الذين يعتمدون على شراء مياه الصهاريج الباهظة الثمن، مما اضطر الأسر إلى إنفاق ثلث دخولها على المياه كل عام في المتوسط، في حين أنّ المستوطنين الإسرائيليين يدفعون 20 بالمائة من السعر. ووفقاً لمجموعة المياه والنظافة والصرف الصحي فإنّ استهلاك المياه في سوسيا يبلغ 28 لتراً/للفرد/يومياً أي أقل بصورة ملموسة من متوسط استهلاك الفلسطينيين البالغ 70 لتراً/للفرد/يومياً وأقل بصورة بالغة من الكمية المعيارية التي حددتها منظمة الصحة العالمية والبالغة 100 لتر/للفرد/يومياً كحد أدنى.

30 بالمائة من الكمية المطلوبة لتشغيل المحطة بقدرتها التشغيلية الكاملة. ومنذ كانون الثاني/يناير، 2011 كانت المحطة تعتمد على شراء الوقود الذي يتم نقله عبر الأنفاق من مصر إلى غزة، بدلا من إسرائيل وذلك بسبب القيود المفروضة على وصول الوقود (تقيد إسرائيل كمية الوقود في حدود 2.2 مليون لتر أسبوعيا) إلى غزة وبسبب فرق السعر إذ أنّ سعر الوقود من مصر أقل ثلاث مرات من سعر الوقود الإسرائيلي.

اضطرت المحطة نتيجة لنقص الوقود إلى تقليص الإنتاج وفي 14 شباط/فبراير، توقفت المحطة عن العمل بشكل كامل بسبب نفاذ مخزونها من الوقود. ونتيجة لذلك ارتفع عدد ساعات انقطاع الكهرباء في غزة من 6-8 ساعات يوميا (وهو السائد منذ عام 2007) إلى 12-18 ساعة يوميا. واستأنفت المحطة العمل بتربيب واحد من بين التربينات الثلاثة الخاصة بالمحطة في 20 شباط/فبراير، وبالتالي قلصت عدد ساعات انقطاع الكهرباء إلى 12-16 يوما.

تستطيع المحطة إذا ما عملت بطاقتها التشغيلية الكاملة إنتاج 85-80 ميجاوات من الكهرباء. وتشتري غزة كمية إضافية تبلغ 120 ميجاوات من إسرائيل و17 ميجاوات من مصر (تمت زيادتها إلى 22 ميجاوات في 27 شباط/فبراير)، مما يصل بالإنتاج إلى كمية أقصاها 227 ميجاوات أو 65 بالمائة من 350 ميجاوات المطلوبة لتلبية الحد الأقصى من الطلب في غزة.

وإضافة إلى تعطيل عمل المنازل بصورة اعتيادية، تعطل فترات انقطاع الكهرباء المطولة تقديم بعض الخدمات الأساسية وتزيد من تأثير خدمات أخرى. وبالرغم من أنّ معظم المستشفيات، ومراكز الرعاية الصحية الأولية، ومنشآت المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي مجهزة بمولدات احتياطية إلا أنّ آلية التكيف هذه غير ملائمة على المدى الطويل: إذ لا يتوفر في المتوسط لدى مرافق الرعاية الصحية الأولية والمياه سوى ما يكفي لمدة أسبوع واحد من احتياطي الوقود، إضافة إلى أنّ بعض المستشفيات لا يتوفر لديها سوى مخزون يكفي لبضعة أيام فقط. إضافة إلى ذلك لم تُصمم المولدات للعمل لفترات طويلة وتعرض للأعطال نتيجة لذلك.

وتتوفر لدى الأقسام الحيوية في المستشفيات، كغرف العمليات، وأجهزة غسيل الكلى، ووحدات حديثي الولادة والعناية المركزة أنظمة احتياطية مزدوجة من المولدات الكبيرة التي تزود الكهرباء بدون انقطاع تعمل خلال فترات انقطاع الكهرباء قصيرة الأمد، وتعمل مولدات المستشفى

يلي: الأولوية الأولى للمباني التي تقع على أراض بالقرب من المستوطنات الإسرائيلية، وتليها المباني المقامة على أراض تعتبر «أراضي دولة»، ومن ثم المباني الواقعة بالقرب من الطرق الرئيسية، والمباني التي تقع بالقرب من الجدار أو في مناطق مغلقة ما بين الجدار والخط الأخضر. وأضاف المدعي العام أنّ الحالات التي تتعلق بمناطق «الأولوية» ستتم معالجتها بصورة أسرع في المستقبل. وإجمالاً، كان ما يقرب من 30 بالمائة من المباني التي هدمت خلال أول شهرين من عام 2012 تقع في مناطق مخصصة للمستوطنات الإسرائيلية (داخل حدود المجالس الإقليمية والمحلية). وفي عام 2011، كان ما يقرب من 60 بالمائة من المباني يقع في هذه المناطق.

يُحظر البناء الفلسطيني فعليا فيما يقرب من 70 بالمائة من المنطقة (ج)، في مناطق تمّ تخصيص مساحات كبيرة منها لاستخدام المستوطنات الإسرائيلية أو الجيش الإسرائيلي. وهناك سلسلة من القيود، في نسبة 30 بالمائة المتبقية من مساحة المنطقة (ج)، تقلص بصورة كبيرة من إمكانية الحصول على تراخيص للبناء. ولا يُسمح بالبناء الفلسطيني، عملياً، سوى في أقل من واحد بالمائة من المنطقة (ج) (التي توجد فيها مخططات صادقت عليها إسرائيل) وأكثرها مناطق مبنية أصلاً. ونتيجة لذلك لم يترك للفلسطينيين الذين يحتاجون للبناء في المنطقة (ج) خيارٌ سوى البناء بدون ترخيص معرضين مبانهم لخطر الهدم.

## أزمة الكهرباء في غزة

إمداد محطة كهرباء غزة بوقود الديزل ظل متقلبا خلال شباط/فبراير؛ وتأثر الخدمات الأساسية

أدت عدة عوامل خلال الشهر، من بينها عدم الاستقرار في سيناء المصرية، إلى انقطاع في إمداد الوقود بصورة منتظمة إلى قطاع غزة عبر الأنفاق التي تعمل أسفل الحدود مع مصر. وخلال شباط/فبراير دخل إلى قطاع غزة أقل من سبعة مليون لتر من الديزل عبر الأنفاق العاملة أسفل الحدود المصرية مع القطاع. ودخل خلال شباط/فبراير أقل من سبعة ملايين لتر من الديزل من خلال الأنفاق مقارنة بمتوسط بلغ 23 مليون لتر شهرياً خلال الأشهر الثلاثة السابقة على شباط/فبراير.

وأرسلت أربعة ملايين من بين سبعة ملايين لتر تمّ إدخالها إلى غزة هذا الشهر إلى محطة كهرباء غزة. ولا يمثل ذلك سوى أقل من ثلث متوسط الكمية التي تمّ إرسالها للمحطة شهرياً خلال عام 2011 (12 مليون لتر)، وأقل من

## أحدث التطورات:

في 10 آذار/مارس توقفت محطة كهرباء غزة عن العمل بشكل كامل بسبب نقص الوقود.

حاجز قلنديا. وتمّ نقل ثلاثة من الأطفال والسائقين إلى مستشفى هداسا في القدس، في حين نقل المصابون الآخرون إلى مستشفى رام الله.

وبالرغم من قرب موقع الحادث إلى كل من القدس ورام الله، استغرق وصول سيارات الإسعاف التابعة لنجمة داوود الحمراء (من القدس) وسيارات الإسعاف التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطينية (من رام الله) بالإضافة إلى الدفاع المدني ورجال الإطفاء، والشرطة الفلسطينية والإسرائيلية إلى الموقع نصف ساعة. يبرز هذا التأخير بعض العقبات التي تقوض القدرة على الاستجابة بصورة فاعلة لحالات الطوارئ التي يتعرض لها الفلسطينيون في المنطقة (ج) وفي مناطق تتأثر بالجدار عامة، وفي المنطقة الجغرافية التي وقع فيها الحادث على وجه الخصوص.

يُعاق الوصول من رام الله إلى المنطقة التي وقع فيها الحادث بشدة وبصورة منتظمة بسبب الاختناقات المرورية التي يتسبب بها حاجز قلنديا وهو نقطة العبور الرئيسية عبر الجدار من القدس الشرقية وإليها من وسط وشمال الضفة الغربية. تتسبب الحواجز وبنيتها التحتية في اختناقات مرورية عند اندماج حركة المرور الداخلة والخارجة من القدس الشرقية عبر الحاجز مع حركة المرور بين رام الله وجنوب الضفة الغربية وهي طريق جانبية تتفادى القدس من جهة الشرق. إنّ عدد المركبات الهائل التي تتحرك عبر هذين الطريقين في الاتجاهين تتسبب في اختناقات مرورية صعبة في المنطقة المجاورة للحاجز.

وتتفاقم مشاكل الوصول في هذه المنطقة بانعدام وجود الشرطة أو الإشارات المرورية وهو ما قد يسهم في تخفيف الاختناقات المرورية وتسهيل مرور سيارات الإسعاف. وتتصل هذه الفجوة مباشرة بحقيقة أنّ هذه المنطقة تقع داخل الحدود التي وضعتها إسرائيل لبلدية القدس، ولكنها تقع على «الجانب الفلسطيني» من الجدار. وعلى غرار المنطقة (ج) والمناطق التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل، تحتفظ إسرائيل بصورة حصرية بصلاحيات فرض القانون، ويحظر على الشرطة الفلسطينية العمل فيها. وينحصر نشاط الشرطة الإسرائيلية في هذه المنطقة بالكامل تقريباً، فعلياً، في القضايا المتصلة بالصراع

الرئيسية خلال فترات الانقطاع الأطول. بالرغم من ذلك لا تستطيع المولدات التي تعمل بدون انقطاع التكيف مع الاستخدام المكثف وبالتالي تتعرض لأعطال دائمة. وإجمالاً، بالرغم من استمرار تقديم معظم الخدمات الصحية، إلا أنّ استمرار انقطاع الكهرباء يزيد من تعرض المرضى ومعدات المستشفيات للخطر.

وتعتمد مرافق المياه والصرف الصحي أيضاً على مولدات كهرباء احتياطية. وإلى جانب كمية الوقود المحدودة، يزيد انقطاع الكهرباء بصورة عشوائية من العبء على أنظمة المياه والصرف الصحي. وخلال شباط/فبراير استخدم ما يصل إلى 180 مولداً بصورة مفرطة وهو ما يزيد من حساسية هذه المولدات للتوقف عن العمل والأعطال في مواقع التشغيل. ويؤثر نقص الوقود كذلك على محطات الضخ مما يزيد من خطر حدوث فيضان مياه المجاري. ونتيجة لذلك لا يحصل ما نسبته 40 بالمائة من سكان قطاع غزة (وخصوصاً في مدينة غزة، ورفح، وجباليا) على المياه الجارية سوى مرة كل أربعة أيام، و30 بالمائة لا تصلهم المياه سوى لفترة تتراوح ما بين 6 إلى 8 ساعات كل ثلاثة أيام، و25 بالمائة تصلهم المياه لفترة تتراوح ما بين 6 إلى 8 ساعات كل يومين، في حين أنّ خمسة بالمائة تصلهم المياه لفترة تتراوح ما بين 6 إلى 8 ساعات مرة في اليوم.

وحتى نهاية هذا الشهر، تواصلت المفاوضات بين المسؤولين الفلسطينيين والمصريين في القاهرة لحل مشكلة الوقود والاتفاق على خطة للمستقبل تتضمن إضفاء طابع قانوني على نقل الوقود وزيادة كمية الكهرباء عبر الشبكة من مصر.

## حادث سيارة يبرز الفجوة في تقديم الخدمات

### التأثير على الاستجابة أثناء الطوارئ

في 16 شباط/فبراير، وقع حادث سير بين حافلة مدرسية فلسطينية وشاحنة أثناء سفرهما في الطريق رقم 60 بين حاجز جبج ومفترق الرام (محافظة القدس). وأدى هذا الاصطدام إلى اشتعال صهريج الوقود في الحافلة المدرسية مما أدى إلى وفاة خمسة أطفال ومعلم وإصابة 41 طفلاً وسائقي المركبتين<sup>2</sup>. وأرسلت على الفور سيارة إسعاف تابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطينية من رام الله، والتزاماً بمسؤولياتها بموجب اتفاقية أوصلو، طلبت السلطات الإسرائيلية هي أيضاً سيارة إسعاف من القدس، ولكنها تأخرت أيضاً بسبب الاختناق المروري عند

الإسرائيلي الفلسطيني، في حين أنّ القضايا الأخرى كالجرائم الاعتيادية وتوجيه حركة المرور لا تتم معالجتها.

وتقع المسؤولية عن تقديم الخدمات الطارئة في المنطقة (ج)، بما في ذلك سيارات الإسعاف والإطفاء، على عاتق السلطات الإسرائيلية بصورة حصرية بموجب اتفاقيات أوصلو. ولكن في الواقع، فإن جمعية الهلال الأحمر الفلسطينية ورجال الإطفاء الفلسطينيين هم الذين يستجيبون لحالات الطوارئ التي تؤثر على الفلسطينيين. وفيما يتعلق بهذا الحادث، بالرغم من أنّ أقرب موقع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطينية في رام الله ومواقع نجمة داوود الحمراء لا يبعد سوى عدة كيلومترات عن موقع الحادث، ورغم أنّ كلا الجمعيتين أفادتتا أنّهما أرسلتا سيارة إسعاف مباشرة بعد تلقيهما الخبر، إلا أنّ الاختناقات المرورية بالقرب من حاجز قلنديا أخرت وصول السيارات إلى الموقع لمدة 25 دقيقة تقريبا، مما قلل من فرصة إنقاذها حياة الأشخاص.

## ازدياد المخاوف بشأن استخدام إسرائيل «للاعتقال الإداري»

أسير فلسطيني ينهي إضرابه عن الطعام بعد 66 يوما في أعقاب التوصل إلى اتفاقية مع السلطات الإسرائيلية. أثارت منظمات حقوق الإنسان الدولية وموظفو الأمم المتحدة، هذا الشهر، مخاوف إزاء الإجراء الإسرائيلي الذي يتم بموجبه اعتقال الفلسطينيين دون توجيه اتهامات أو محاكمتهم بموجب أوامر الاعتقال الإداري<sup>3</sup>. وأثيرت هذه المخاوف في سياق إضراب عن الطعام نفذه الأسير الفلسطيني خضر عدنان الذي أفادت التقارير أنه أمضى في السابق ستة أعوام السجون الإسرائيلية أغلبها بموجب اعتقال إداري. وفي 21 شباط/فبراير أنهى الأسير عدنان إضرابه عن الطعام بعد التوصل إلى اتفاق مع السلطات الإسرائيلية على عدم تجديد اعتقاله الإداري وإطلاق سراحه في 17 أبريل/نيسان القادم، إلا في حال العثور على أدلة جديدة؛ وكان الأسير أضرب عن الطعام مدة 66 يوما.

وتفيد تقارير جماعات حقوق الإنسان أنّه يوجد حاليا ما يزيد عن 300 فلسطيني، من بينهم طفل وثلث نساء، محتجزون بموجب أوامر اعتقال إداري، أي أعلى بنسبة 45 بالمائة مقارنة بشباط/فبراير 2011 (214).<sup>4</sup> وبالرغم من أنّ قاضياً عسكرياً ينظر في الأوامر خلال ثمانية أيام منذ الاعتقال، إلا أنّ البت في الاعتقال يستند إلى أدلة سرية لا يُسمح للمعتقل أو محاميه الإطلاع عليها. وأُعربت لجنة الأمم المتحدة المناهضة للتعذيب عن مخاوفها من أنّ استخدام إسرائيل للاعتقال الإداري قد يصل إلى حدّ يعتبر فيه

معاملة أو عقاب قاسٍ وغير إنساني ومهين<sup>5</sup>. ويتصل هذا القلق، على وجه الخصوص، بمدة الاعتقال الإداري النابعة من قدرة السلطات على تجديد أوامر الاعتقال إلى أجل غير مسمى. وعند كتابة هذه التقرير أبدت جماعات حقوق إنسان مخاوف إزاء صحة المعتقلة هناء شلبي المضربة عن الطعام منذ ما يقرب من شهر احتجاجا على اعتقالها الإداري؛ وكانت الأسيرة قد أطلقت سراحها في تشرين الثاني/أكتوبر 2011 في سياق صفقة تبادل الأسرى ما بين حماس وإسرائيل<sup>6</sup>.

وتظهر المخاوف إزاء استخدام إسرائيل للاعتقال الإداري في سياق أوسع تقوم فيه إسرائيل بإيداع فلسطينيين من الأرض الفلسطينية المحتلة في السجن بسبب أعمال ارتكبوها، أو الاشتباه بارتكابهم أعمال متصلة بالاحتلال الإسرائيلي. وتفيد مؤسسة الضمير أنّه يوجد حاليا 4,300 أسير من بينهم خمس نساء وما يقرب من 160 طفلاً. ومن بين هؤلاء حوالي 460 سجيناً من قطاع غزة حرموا من الزيارات العائلية منذ عام 2007.

تجري محاكمة معظم الفلسطينيين الذي تعتقلهم إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، باستثناء القدس الشرقية، في نظام المحاكم العسكرية. ولا يوفر هذا النظام سوى قليل جداً من الحقوق والحماية مقارنة بنظام المحاكم المدنية المطبق على المدنيين الإسرائيليين، ومن بينهم المستوطنين. وهناك مخاوف محددة حول عملية المحاكمة تتضمن، على سبيل المثال لا الحصر، حقيقة أنّ قضاة المحاكم العسكرية غير مستقلين، وأنّ المعتقلين لا يتمّ إبلاغهم مباشرة بالتهم المقدمة ضدهم، وأنّ المحكومين ومحاميهم لا يحصلون على التسهيلات والوقت والمعلومات الضرورية لإعداد لائحة دفاع ملائمة.

ويبلغ أسرى فلسطينيون، من بينهم أطفال، عن تعرضهم لإكراه بدني ونفسي لتجريم أنفسهم وغيرهم أثناء التحقيق. وتتضمن أشكال سوء المعاملة المبلغ عنها، على سبيل المثال لا الحصر، الضرب والتخويف والحرمان من النوم واستغلال المكانة والتكبير لوقت طويل وتهديد أفراد العائلة واعتقالهم في بعض الحالات<sup>7</sup>. ويقضى بعض المعتقلين أسابيع في السجن قبل السماح لهم بمقابلة محام. وتفيد منظمات حقوق الإنسان عن حالة من الانعدام التامّ للمساءلة إزاء شكاوى سوء معاملة الأسرى الفلسطينيين وتعذيبهم: في الفترة بين 2001 وتشرين الثاني/أكتوبر 2010، لم تؤد أي من الشكاوى البالغ عددها 645 شكوى قدمت إلى وزارة العدل حول معاملة محققي وكالة الأمن الإسرائيلية للمعتقلين الفلسطينيين إلى أي تحقيق جنائي<sup>8</sup>.



## ارتفاع عدد شكاوى العنف وسوء المعاملة على يد الجنود الإسرائيليين في البلدة القديمة في الخليل

منذ مطلع عام 2012، سجلت تقارير المنظمات الدولية التي توفر تواجداً لحماية السكان الفلسطينيين في البلدة القديمة في الخليل ارتفاعاً حاداً في حالات المضايقات وسوء المعاملة على أيدي قوات الجيش الإسرائيلي التي تسيطر على المنطقة. وقد جرى توثيق الحوادث التي تم الإبلاغ

ويستخدم اعتراف المتهم بعد ذلك كأساس لمحاكمته ويؤثر أيضاً على ترتيبات «صفقة الاستئناف» التي يتم التفاوض عليها بين محامي المتهم والمدعي العسكري. ويحصل أقل من خمسة بالمائة من القضايا على محاكمة تقوم على الأدلة بشكل كامل؛ إذ أنّ معظم الإدانات هي نتيجة لصفقات الاستئناف.<sup>9</sup> وظهرت مخاوف من أنّ الأحكام تكون أكثر صرامة في حالة طلب محامي الدفاع إجراء محاكمة كاملة قائمة على الأدلة بدلا من التوصل إلى صفقة استئناف.<sup>10</sup>

### عائلة أبو شمسية

تعيش عائلة أبو شمسية في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل -الخليل- 2 بالقرب من مستوطنة تل ارميدة. ومنذ انتقال العائلة للعيش في منزلها قبل ثلاثة أعوام، عانى أفرادها من المضايقة - على يد الجنود والمستوطنين على حد سواء. يقول عماد أبو شمسية، وهو أب لخمسة، أن الصعوبات التي يواجهها هو وعائلته ازدادت بعد وصول لواء جولاني. ووقعت آخر هجمة في سلسلة من الهجمات التي ينفذها المستوطنون ضد العائلة يوم السبت 25 آذار/مارس.

“جاء المستوطنون في الآونة لمضايقتنا في كل يوم سبت قبل جولتهم الأسبوعية في البلدة القديمة. هذه المرة كانت الحجارة تسقط كالمطر على المنزل من اتجاهين. لم أجرؤ حتى على فتح الباب للخروج وإلقاء نظرة على ما يحدث. لقد تمّ تدمير الصحن اللاقط وخزانات المياه وتكسير زجاج نوافذنا.”

قدمنا بلاغا للشرطة السبت الماضي أخبرناهم فيه بتفاصيل ما حدث. وفي المقابل قدم مستوطن بلاغاً ضد ابننا على يد مستوطن يدعي فيه أن ابننا رشقه بالحجارة. وبفضل بتسليم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأرض المحتلة، توفر لدينا دليلٌ مصور بالفيديو يثبت براءة ابننا وحقيقة أنّ المستوطن ذاته الذي قدم البلاغ ضده هو من كان يلقي الحجارة. ولكن لا عدالة هنا، يستطيع المستوطنون اتهامنا بدون أي دليل ولكن في المقابل لا يواجهون أي تبعات عن أعمالهم التي يرتكبونها، حتى حينما نقدم الأدلة. فعلى سبيل المثال، دخلت ابنتنا في غيبوبة لمدة 48 ساعة بعد أن كسر أحد المستوطنين فكها بحجر قبل عام وشهرين. وتبول المستوطنون على منزلنا ورشقوه بالحجارة ولكن لم يحدث لهم أي شيء.

أستصعب تصديق أن الجنود قد يعملون ضد المستوطنين. يوجد فوق منزلنا برج مراقبة عسكري منذ الانتفاضة الثانية. وتوجد أيضا كاميرات مراقبة في المنطقة ولكن السلطات ترفض تسليم أي فيديو يظهر إزعاج المستوطنين. كان الجنود متواجدين هنا السبت الماضي. يأتي الجنود هنا بانتظام في الليل لمضايقتنا.

إن الأثر النفسي الذي نتعرض له أسوأ من الضرر المادي والجسدي، وخصوصا على أطفالنا. قبل شهرين دفع جندي ابني البالغ من العمر 12 عاما على سلك شائك مما أدى إلى إصابته بجرح عمقه ثمانية سنتيمترات ويوم السبت الماضي، قال أحد الجنود إنه يريد أن يذبح أطفالنا. يعاني أطفالنا من الكوابيس وبدؤوا يعانون من التبول اللاإرادي. إذا ما طلبت من أطفالنا رسم صورة، فلا بد أن يظهر فيها جنود ومستوطنون.

“لا يمكننا المغادرة. ليس لدينا مكان آخر. إن غادرنا فسيكون ذلك بمثابة تقديم هدية للمستوطنين. ماذا كنت ستفعل لو كنت في مثل وضعنا؟”

أخذ هذه الشهادة وأتاحها برنامج المرافقة المسكوني في فلسطين وإسرائيل.

ساعات. وأبلغ عن عدة حوادث حاول فيها فلسطينيون بالغون التدخل ووقف اعتقال الأطفال ولكنهم اعتقلوا هم أيضاً نتيجة لذلك.

وأبلغت منظمة فريق السلام المسيحي أيضاً عن 16 حادثاً تمّ فيها تهديد مراقبين دوليين وناشطين في مجال حقوق الإنسان أنفسهم، واعتقالهم، وفي حادثين تعرضوا لتحرش جنسي على يد الجنود الإسرائيليين. وفي حادث جدير بالذكر وثقته منظمة فريق السلام المسيحي في 21 كانون الثاني/يناير، دخل جنود إسرائيليون إلى مكاتب منظمة «شباب ضد المستوطنات» لحقوق الإنسان واعتقلت أحد الناشطين. ومن ثم تمّ تعصيب عينه والاعتداء عليه جسدياً وتصويب بندقية إليه وتهديده بالذخيرة الحية. ومن ثم أمره الجنود بالمشي مكتوف اليدين داخل مستوطنة بيت هداسا وسمحوا لسكانها بركله والبصق عليه والسخرية منه.

## استمرار التأخيرات في مصادقة إسرائيل على مشاريع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في غزة

تبرز بيانات جديدة جمعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المعوقات التي تواجهها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية في تنفيذ المشاريع في قطاع غزة، بسبب تأخير المصادقة عليها من قبل دائرة تنسيق الشؤون الحكومية في المناطق، وهي دائرة في وزارة الدفاع مسؤولة عن سياسة إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتنبع الحاجة إلى مثل هذه المصادقات من تعريف إسرائيل لمواد البناء الأساسية الحيوية لتنفيذ هذه المشاريع على أنها مواد ذات استخدام مزدوج (مدني-عسكري) يُشترط لاستيرادها إلى غزة الحصول على مصادقة إسرائيلية.

يتضمن برنامج عمل الأمم المتحدة في غزة الذي تبلغ قيمته ما يقرب من 850 مليون دولار 136 مشروعاً تهدف إلى تطوير 10,500 وحدة سكنية، و105 مدارس، و12 مشروعاً في مجال المياه والصرف الصحي والكهرباء، وغيرها من المشاريع. ويحتاج القطاع إلى هذه المشاريع بصورة ماسة لمواجهة الضغط السكاني المتراكم منذ فرض الحصار في حزيران/يونيو 2007، والدمار الذي نتج عن الهجوم العسكري الإسرائيلي «الرصاص المصبوب» عام 2008/09 والصراع العسكري الدائر. ومنذ شباط/فبراير 2010، صادقت دائرة تنسيق الشؤون الحكومية في المناطق على 57 بالمائة فحسب من برامج عمل الأمم المتحدة التي تمّ تقديمها للحصول على مصادقة، وتضمنت 84 مشروعاً كاملاً ومكونات ثلاثة مشاريع أخرى تبلغ قيمتها 276.2

عنها عبر مشاهدات مباشرة لأعضاء المنظمات، أو شهادات قدمها الضحايا. ويعزو بعض المراقبين تدهور الوضع إلى نشر الجيش الإسرائيلي للواء جولاني في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل في نهاية كانون الأول/ديسمبر 2011.

تمّ تقسيم مدينة الخليل، في سياق اتفاقات أوسلو وتحديدًا في بروتوكول تمّ توقيعه في 1997، إلى مقطعين أحدهما تديره السلطة الفلسطينية (الخليل 1) والآخر تديره إسرائيل (الخليل 2). ويتألف الأخير مما يقرب من أربعة كيلومترات ويتضمن خمس مستوطنات إسرائيلية يبلغ عدد سكانها مجتمعين عدة مئات من الأشخاص. وتعتبر الخليل إلى جانب القدس الشرقية، الحالتين الوحيدتين في الضفة الغربية التي يتمّ فيها إنشاء مستوطنات في قلب مدينة فلسطينية. إضافة إلى ذلك يعيش في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل 35,000 فلسطيني وتضم ما كان في الماضي واحداً من المراكز التجارية الرئيسية في الخليل، إضافة إلى الحرم الإبراهيمي/مغارة همكيبلا (مغارة الأولياء).

ومنذ مطلع هذا العام سجّلت منظمة فريق السلام المسيحي، وهي منظمة توفر تواجداً للحماية في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل (الخليل 2)، ما يزيد عن 40 حادثة مضايقة، واعتقال تعسفي، وتفتيش منازل، وتفتيش ذاتي - بعضها لأطفال في طريقهم إلى المدارس، وغيرها من حالات سوء المعاملة للمواطنين الفلسطينيين الذين يعيشون في هذه المنطقة. وفي حادث بارز وقع في الثامن من شباط/فبراير، داهم جنود إسرائيليون وأفراد شرطة حرس الحدود ما يزيد عن 30 منزلاً فلسطينياً في البلدة القديمة تعرض خلالها العديد من المنازل لأضرار، وقد أبلغ أنّ بعض العائلات تمّ احتجازهم في غرفة واحدة أثناء تفتيش منازلهم أو أجبروا على الانتظار في الخارج. ولم تقدم السلطات الإسرائيلية معلومات حول سبب هذه العملية.

وأشار كل من السكان الفلسطينيين في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في الخليل ومجموعات التواجد من أجل الحماية إلى ارتفاع حدّ قسوة عدد الأطفال الذين يتعرضون للتفتيش الذاتي أو الاعتقال التعسفي على يد القوات الإسرائيلية، إما أثناء لعبهم في الشارع أو وهم في طريقهم إلى المدرسة ومنها. وفي بعض الحالات التي وثقتها منظمة فريق السلام المسيحي، احتجز الجنود فتباناً بسبب عدم حيازتهم لبطاقات هوية؛ وفي حالات أخرى تمّ اتهام أطفال برشق الجنود بالحجارة وتمّ احتجازهم لعدة



3.5 مليون دولار أمريكي حيث أن بعضها ينتظر الحصول على الموافقة منذ أكثر من عام.

إنّ بطء وتيرة المصادقة على المشاريع قوّض قدرة الوكالات على الاستجابة السريعة للاحتياجات الطارئة وأطال ذلك فترة معاناة السكان على نحو لا داعي له. وتفيد وثيقة أصدرتها السلطات الإسرائيلية حديثاً حول توجيهات السياسة الداخلية إلى أنّ سبب بعض هذه التأخيرات يعود لاعتبارات سياسية لا أمنية.<sup>12</sup>

إضافة إلى ذلك، تثير الكميات الكبيرة من مواد البناء التي تصل إلى أسواق غزة يومياً عبر الأنفاق العاملة أسفل الحدود مع مصر تساؤلات حول القيود التي تفرضها إسرائيل على استيرادها عبر المعابر الرسمية. وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أنّ مواد البناء التي تدخل إلى غزة عبر الأنفاق تبلغ مثلي مواد البناء التي تدخل عبر المعابر (وحتى هذا التاريخ من عام 2012، يدخل إلى غزة 200,000 طن من الحصى، والإسمنت، وقضبان الحديد شهرياً عبر الأنفاق مقارنة بمعدل شهري بلغ 69,823 طن عبر معبر كيرم شالوم. بالرغم من ذلك، لا تستطيع وكالات الأمم المتحدة ومعظم المنظمات غير الحكومية الدولية الاستفادة من المواد التي تدخل عبر الأنفاق، بسبب مصدرها غير القانوني، وبالتالي كانت من أكثر الجهات المتضررة بسبب القيود الإسرائيلية. وفي الوقت ذاته استطاعت السلطات المحلية في غزة تنفيذ سلسلة من مشاريع البنى التحتية بالإضافة إلى زيادة أرباحها من خلال فرض الضرائب على بعض المواد التي تثقل عبر الأنفاق.

مليون دولار أمريكي تقريباً.<sup>11</sup> وتتضمن المشاريع التي تمّت المصادقة عليها 2,000 وحدة سكنية، و45 مدرسة وثمانية مشاريع بنى تحتية لمجموعة المياه والنظافة والصرف الصحي. إضافة إلى ذلك تمّت المصادقة على مشاريع أخرى غير تابعة للأمم المتحدة في مجال المياه والنظافة والبنى التحتية والطرق.

وتفيد المعلومات التي جمعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أنّ متوسط فترة انتظار وكالات الأمم المتحدة للحصول على مصادقة على مشروع واحد ستة أشهر. وحتى هذا التاريخ هنالك 45 مشروعاً قدمتها الأمم المتحدة (تبلغ قيمتها 198.8 مليون دولار أمريكي) تنتظر الحصول على موافقة من دائرة تنسيق الشؤون الحكومية في المناطق، من بينها 39 مشروعاً كاملاً و 6 مكونات في ثلاثة مشاريع أخرى. وتتضمن المشاريع المتأخرة 100 وحدة سكنية إضافية، و34 مدرسة وعدد من مشاريع الكهرباء، ومشاريع المياه والنظافة والصرف الصحي. وفي المتوسط، ظلت هذه المشاريع تنتظر الحصول على الموافقة منذ 13 شهراً؛ وهنالك مشروع تابع لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) ينتظر الحصول على موافقة منذ أكثر من عامين.

بالإضافة إلى ذلك، هنالك 16 مشروعاً غير تابعة للأمم المتحدة في مجال المياه والنظافة والصرف الصحي تبلغ قيمتها 75 مليون دولار أمريكي تنتظر الحصول على موافقة من أجل إدخال المواد المحظورة إلى غزة. ولم تتمّ المصادقة على مواد لثمانية من هذه المشاريع تبلغ قيمتها

1. قرار محكمة العدل العليا رقم 09/5377 ريجافيم ضد وزير الدفاع، والحاكم العسكري ورئيس الإدارة المدنية.
2. توفي في 20 شباط/فبراير 2012 طفل سادس متأثراً بالجروح التي تعرض لها في الحادث.
3. أنظر "بيان روبرت سري منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط حول الأسرى الفلسطينيين، 10 شباط/فبراير 2012؛ منظمة العفو الدولية، "إسرائيل: إنهاء استخدام الاعتقال الإداري"، 17 شباط/فبراير 2012؛ مراقب حقوق الإنسان، حياة مضرب عن الطعام في خطر"، 11 شباط/فبراير 2012؛ "بيان المقرر الخاص بالأمم المتحدة حول وضع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967"، 20 شباط/فبراير.
4. الأرقام في شباط/فبراير عن المعتقلين إدارياً صدرت عن بتسيلم- مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأرض المحتلة.
5. الملاحظات الختامية التي صدرت عن لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، إسرائيل 14 CAT/C/ISR/CO/4 آذار/مارس 2009، ص 5.
6. أنظر "مخاطر بالغة تهدد صحة المعتقلة الإدارية هناء شلبي في اليوم الـ 27 من إضرابها عن الطعام"، بيان مشترك صادر عن مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان وأطباء من أجل حقوق الإنسان - إسرائيل، 13 آذار/مارس 2012.
7. أنظر على سبيل المثال قسم "الانتهاكات" في موقع الضمير على الإنترنت <http://www.addameer.org> وبتسيلم- مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان
8. بتسيلم وهموكيد. المصدر السابق
9. منظمة يش دين، "محاكمات الأبواب الخلفية: تطبيق حقوق المحاكمات العادلة في المحاكم العسكرية في الأرض الفلسطينية المحتلة"، كانون الأول/ديسمبر 2007.
10. "تقرير مقرر الأمم المتحدة الخاص حول استقلالية القضاة والمحامين، ملحق ورسائل من وإلى الحكومات، إسرائيل"، جابريلا كارينا كناو لدي بوكيريك إي سيلفا، (18 حزيران/يونيو 2010)، A/HRC/14/26/Add.1 الفقرة 594.
11. لم يتم تقديم المشاريع الثلاثة التي تبلغ قيمتها 356 مليون دولار أمريكي لدائرة تنسيق الشؤون الحكومية في المناطق بعد. وتتضمن هذه المشاريع بناء 7,345 مسكناً و26 مدرسة وغيرها.
12. كما ذكر في تقرير مراقب الشؤون الإنسانية في كانون الثاني/يناير 2012، تحدد إجراءات دائرة تنسيق الشؤون الحكومية في المناطق أن المشاريع التي ترعاها جهات دولية يجب أن تُطرح للمصادقة خلال شهرين، بالرغم من ذلك يتم حجز هذه المشاريع بصورة متعمدة في "بنك" إلى أن تُشجع الاعتبارات السياسية طرحها للوكالات التي ستقوم بتنفيذها.

## الوكالات المشاركة في إعداد هذا التقرير

صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) (UNICEF)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونسكو) (UNESCO)، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) (FAO)، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) (OCHA)، مكتب الأمم المتحدة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) (UNRWA)، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO)، برنامج الغذاء العالمي (WFP)، منظمة الصحة العالمية (WHO)، الحق، بديل، منظمة إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة)، المؤسسة العالمية للدفاع عن الأطفال - قسم فلسطين (PS-DC)، أوكسفام، مجموعة الثماني الكبار، المجموعة الهيدرولوجية في فلسطين، الحملة من أجل حق الدخول، وأعضاء من الآلية الدولية المؤقتة، ACPP، ACAD، ACF-E، AAA،

لمزيد من المعلومات: عمر أبو الحاج [abulhaj@un.org](mailto:abulhaj@un.org) +972 (0)2 5829962

النسخة الإنجليزية فقط هي النسخة الملزمة

[http://www.ochaopt.org/documents/ocha\\_opt\\_the\\_humanitarian\\_monitor\\_2012\\_03\\_21\\_english.pdf](http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2012_03_21_english.pdf)

# ملاحظات المؤشر الشهري وتوضيحات

## الضحايا

سبب الهدم (عدم وجود ترخيص للبناء أو عملية عسكرية أو عقاب).

9. تشريد الناس بسبب عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يعيشون في المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن المكان الذي نُقلوا إليه بعد عمليات الهدم.
10. الأشخاص المتضررين من عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يستفيدون من المباني المهدامة (كمصدر للدخل أو للحصول على الخدمات... إلخ) باستثناء أولئك المشردين.

## الوصول إلى الضفة الغربية

11. حواجز بها جنود بشكل دائم: يعمل بها أفراد الأمن الإسرائيلي، باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر وعلى «البوابات الزراعية» على طول الجدار.
12. حواجز بشكل جزئي: بنية تحتية لحاجز يؤمه الجنود بشكل جزئي ويعمل على أساس مخصص لغرض معين.
13. حواجز بدون جنود: تشمل الحواجز على الطرق والكتل الترابية والجدران الترابية وبوابات الطرق وعوائق الطرق والخنادق. ولأسباب تاريخية، يستثنى هذا الرقم الحواجز التي تقع داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2).
14. الحواجز "الطيارة" أو العشوائية: حواجز تُقام على أساس مخصص لغرض ما، دون بنية تحتية موجودة من قبل.

## الحصول على الخدمات الصحية

51. طلبات الحصول على تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر إيريز: تتضمن فقط الطلبات المقدمة بهدف السفر المقرر في الفترة المشمولة في التقرير.
16. طلبات متأخرة: تشمل الطلبات التي لم تحصل على تاريخ للموعد الطبي، وبالتالي إجبار المريض على إعادة عملية الطلب.

## حركة العاملين في المجال الإنساني

17. حوادث تأخير أو حرمان الدخول على حاجز بالضفة الغربية: تشمل الحوادث التي تؤثر على الموظفين المحليين أو الدوليين العاملين في المنظمات الإنسانية، سواء العاملين في منظمة الأمم المتحدة أو منظمات دولية غير حكومية.

## الواردات إلى غزة

18. الشاحنات حسب النوع: لأسباب تاريخية، هذا الرقم يستثنى الشاحنات التي تحمل جميع أنواع الوقود.

## حماية الطفل

19. الهجمات تشمل استهداف المدارس الذي يؤدي إلى تدمير كلي أو جزئي لمثل هذه المرافق. يمكن أيضا الإبلاغ عن أية تدخلات بالتشغيل العادي للمنشأة، مثل الاحتلال والقصف والاستهداف لأغراض الدعاية، وإلا سيتم التسبب في إلحاق الضرر بالمنشآت المدرسية وموظفيها.

1. الإصابات ذات الصلة بالصراع: تشمل جميع الإصابات التي وقعت في حوادث عنف مرتبطة مباشرة بالاحتلال الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي-الפלستيني، مثل العمليات العسكرية وحملات التفتيش والاعتقال والاشتباكات خلال المظاهرات والهجمات التي يتورط فيها المستوطنون الإسرائيليون... إلخ. هذه الأرقام تستثنى إصابات أخرى ذات صلة مثل تلك المرتبطة في سياق تأخيرات الوصول، وانفجار الذخائر غير المنفجرة، والاستهتار في التعامل مع الأسلحة، وانهيار الأنفاق، والعنف الفلسطيني الداخلي.
2. المدنيين: تشمل أولئك الناس -وفقا للمعلومات المتاحة وقت النشر- الذين لم ينجزوا «عملهم القتالي المستمر» باعتبارهم جزء من جماعة مسلحة، بغض النظر عن ظروف إصابتهم أو قتلهم. لا ينبغي اعتبار الأرقام في هذه الفئة شاملة، فقد تم استثناء الحالات غير المؤكدة أو المختلف عليها.
3. الإصابات المرتبطة بالأنفاق: الأرقام في هذه الفئة قد تتداخل مع أرقام الإصابات المرتبطة بالنزاع، كما أنها تتضمن إصابات في سياق الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأنفاق، فضلا عن تلك الإصابات الناتجة عن انهيار الأنفاق والحوادث الأخرى.

## العنف المرتبط بالمستوطنين الإسرائيليين

4. الحوادث التي تؤدي إلى سقوط ضحايا: تشمل جميع الحوادث التي تنطوي على عنف المستوطنين الإسرائيليين، والفلسطينيين، بما في ذلك حوادث الإصابة التي يتسبب في حدوثها أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية خلال تدخله في مثل هذه حوادث.
5. حوادث تؤدي إلى حدوث خسائر أو أضرار في الممتلكات: مصدر سابق.

## التفتيش والاعتقال

6. الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية: تشمل جميع الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في نهاية كل شهر، سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو في إسرائيل، ولهم ارتباط بجريمة متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، وتصنفهم السلطات الإسرائيلية بأنهم «معتقلين/سجناء أمنيين». ولهذا تستثنى هذه الفئة الفلسطينيين المحتجزين لارتباطهم بجريمة جنائية.
7. المعتقلين الإداريين: الفلسطينيين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة، بل لأغراض وقائية على حد زعمها.

## عمليات الهدم

8. المباني المهدامة: تشمل جميع المباني التي يملكها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن الغرض من استخدامها (سكنية أم غير سكنية) وبغض النظر عن